

الراصد لتنفيذ القرار الحكومي رقم 3790 للاستثمار في القدس الشرقية

فصلية حزيران 2020

كتابة: نوعا دجونى وايرز فاجنر

ا. مدخل

مع إتمام هذا التقرير، يبدو أن أزمة كورونا التي رافقتنا في الأشهر الأخيرة لم تنته. على الرغم من عودة النشاط الاقتصادي في السوق تدريجياً، إلا أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على المجتمع الإسرائيلي بشكل عام وعلى القدس والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، تبدو بالفعل كبيرة.

هذا التقرير هو الرابع ضمن منشورات رصد عبر عاميم بعد قرار الحكومة 3790 للحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية، والمنشور الثاني في مشروع الرصد المشترك لعير عاميم وتنظيم عمال معاً. وسيركز التقرير على فصلين من قرار الحكومة - فصل التوظيف وفصل جودة الحياة. في الجزء الأول من فصل التشغيل، بعد تقرير الرصد الأخير، مارس 2020، سنركز هذه المرة على التحولات السلبية التي أدت إليها أزمة كورونا وعلاقتها بقرار الحكومة.

في القسم الذي يتناول فصل جودة الحياة، سوف نعرض أسس بحث العوائق وتوصيات سياسة عبر عاميم فيما يتعلق بالبنية التحتية الترفيهية في قرار الحكومة 3790. ركز هذا البحث على تعزيز بناء المباني العامة، المرافق الرياضية، الحدائق والمتنزهات في القدس الشرقية. يتضح هذا المجال أنه ذا أهمية خاصة أيضاً في الآونة الأخيرة، حيث يمكن رؤية العودة التدريجية من التباعد الاجتماعي والعزلة المنزلية. في القدس الشرقية وكذلك في الغربية، تعود الأماكن العامة لتخدم سكان المدينة مرة أخرى ويتم إعادة اكتشافها في قيمتها الخاصة لحياة المجتمع وتفاصيلها.

ا. التشغيل

في 11 يونيو 2020، عقدنا، عبر عاميم وتنظيم العمال معاً، مؤتمراً حول "العمالة في القدس الشرقية - اليوم التالي للكورونا". تم ترجمة المؤتمر مباشرة إلى اللغة العربية وحضره مئات الأشخاص، من خلال الزووم والفيديو، وكثير منهم من سكان القدس الشرقية. تم تقديم البيانات الجديدة أدناه أيضاً في إطاره، إلى جانب شهادات بضمير المتكلم لمشاركات في سوق العمل في القدس الشرقية، والتي يجب أن تكون الأساس لخطوات السياسة المطلوبة حالياً.

أ. اتجاهات في سوق العمل في القدس الشرقية - انخفاض في معدل مشاركة النساء

وفقاً لكتيب الإحصاءات السنوي التابع لمعهد القدس لعام 2020¹، بلغ عدد المشاركين في إجمالي القوى العاملة (15 سنة فأكثر) بين سكان القدس الشرقية عام 2018، 89,600 شخص: 21,300 امرأة و 68,300 رجل. ومن بين هؤلاء، ضمن أجيال العمالة الرئيسية (25-64)، ضمت القوى العاملة 68,500 مشاركا - 17,699 امرأة (تشكل 25% من النساء في هذه الأعمار) و 50,800 رجل (يمثلون 79% من الرجال في هذه الأعمار).² تشير الأرقام السنوية إلى انخفاض في معدل التشغيل مقارنة بعام 2017، والذي يستمر في الانخفاض في النسبة المئوية للنساء المشاركات في القوى العاملة في عام 2019، وفقاً للبيانات الأولية لدائرة الإحصاء المركزية.³

يبدو من السابق لأوانه استخلاص نتائج بعيدة المدى حول هذه الاتجاهات التي ميزت سوق العمل حتى قبل أزمة كورونا، ولكن من الواضح أن معطيات انخفاض التشغيل وحتى في بداية تنفيذ قرار الحكومة 3790 مثيرة للقلق. ولا شك أن هذه الأرقام تأثرت بشكل كبير بأزمة كورونا. سوف نتبين الآثار الكاملة للأزمة في المستقبل فقط، لكن البيانات الصادرة في الوقت نفسه تبشر بهزة سلبية كبيرة.

ب. أزمة كورونا - أكثر من الثلث فقدوا عملهم في القدس الشرقية

منذ بداية أزمة كورونا، ازداد عدد الوافدين الجدد إلى مكتب العمل في القدس الشرقية بأكثر من 80 ضعف متوسط الأشهر السابقة. وهكذا، في مارس 2020، كان لدى مكتب التشغيل 23,020 باحثاً جديداً عن عمل من القدس الشرقية، انضم إليهم 9,415 باحثاً إضافياً عن عمل في أبريل.⁴ إجمالاً، في مارس وأبريل 2020، تم تسجيل حوالي 32,435 باحثاً جديداً عن

¹ معهد القدس لدراسات السياسة، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2020. أرقام الفقر وفقاً لهذا العام هي 59٪ فقر للنسمة في عام 2018، بالظاهر هي تشير إلى انخفاض كبير في نسبة الفقر في القدس الشرقية مقارنة بعام 2017 (حيث كان معدل الفقر 77.5٪). في الواقع، إنها لا تعكس الواقع بشكل صحيح في ضوء عينة البيانات لهذا العام في القدس الشرقية، التي أفادت بها مؤسسة التأمين الوطني، مما أدى إلى عدم وجود عينة كافية.
² تعتبر نسب التشغيل للذين تتراوح أعمارهم بين 25 - 64 عاماً، وهي أجيال الرئيسية وفقاً لمعهد القدس، النقطة المرجعية لقرار الحكومة. في ضوء حقيقة أن العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 24 عاماً يشكلون جزءاً كبيراً من سوق العمل في القدس الشرقية، وبالنظر إلى استخدامنا لبيانات خدمة التوظيف في فترة كورونا، والتي تشمل الموظفين من جميع الأعمار، تشير بيانات التقرير إلى أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق.
³ الجهاز المركزي للإحصاء، البيانات الداخلية. نشكر نيتاع فورزيكي، باحثة الاقتصاد والتوظيف في معهد القدس لدراسات السياسات، على تقديم هذه البيانات المفيدة. نلاحظ أنه على الرغم من الانخفاض، لا يزال معدل تشغيل النساء أعلى مما كان عليه في عام 2016.
⁴ تقرير خدمة التشغيل، نبيض سوق العمل - منشور شهري، أبريل 2020.

العمل في مكتب العمل بالقدس الشرقية ، منهم 24,366 رجالاً و 8,069 نساء.⁵

يدور الحديث عن فقدان للوظائف (مؤقت أو دائم) لأكثر من ثلث المشاركين والمشاركات في القوة العاملة في القدس الشرقية مقارنة بعام 2018 (عندها، كما ذكر أعلاه، شارك 68,300 رجل و 21,300 امرأة في سوق العمل). هذا العدد المذهل، لا يعكس الكل، بسبب العوائق التي تجعل من الصعب على العديد من سكان القدس الشرقية التسجيل في دوائر العمل، فإن معدل المسجلين هذا لا يعكس سوى جزء من عدد السكان الذين فقدوا وظائفهم.

إن أحد الأخطار الكبيرة التي تشكلها هذه الأرقام هو المس باتجاه اندماج النساء المقيمت في القدس الشرقية في سوق العمل. يمكن أن تؤدي الوظائف البالغ عددها 8,069 التي فقدتها النساء، مؤقتاً أو بشكل دائم، إلى تعزيز التراجع الذي تُوقع بين عامي 2017 و 2019.

بالإضافة إلى الصعوبة الموضوعية المتزايدة للعديد من النساء في العثور على عمل في ضوء الفجوات اللغوية، التعليمية والوعي بالحقوق والوقوف عليها أمام أرباب العمل، قد يكون هذا التغيير حافزاً سلبياً للنساء اللواتي لم يخترقن حواجز الاندماج في سوق العمل بعد، لأنه يسلط الضوء على عدم الاستقرار والظروف السيئة التي تميز تشغيل العاملات من القدس الشرقية.

ت. أزمة كورونا - مساس خاص بسكان القدس الشرقية

▪ المس بقطاعات عمرية صغيرة جدا يمس أكثر بالنساء والشابات من سكان القدس الشرقية.

أكثر من نصف سكان القدس الشرقية الذين سجلوا في مكتب العمل في مارس وأبريل 2020 كانوا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25، أعمار الدخول إلى سوق العمل، وهو ما يمثل أيضاً نسبة كبيرة من جميع المشاركين في سوق العمل.⁶ في الماضي، كانت الزيادة الأكبر في دخول النساء سوق العمل في القدس الشرقية عبر الشابات من هذه الأعمار. على ما يبدو، في هذه الفئة العمرية، من الأسهل على الموظفين التعامل مع التغيير في وضعهم والعثور على وظائف جديدة. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للشابات اللاتي يعشن في القدس الشرقية. إن عمر زواجهن وإنجابهن الأول أبكر من عامة السكان في إسرائيل. لذلك، فإن مجال السنوات المرنة المهنية يضيق وقد تمس صعوبة الاندماج في

⁵ معهد القدس لدراسات السياسة، "التشغيل في القدس الشرقية خلال كورونا - بيانات واتجاهات".
⁶ تقرير خدمة التشغيل، المسجلون الجدد في خدمة التوظيف لأزمة كورونا: مقارنة بين السكان العرب واليهود ، مارس-أبريل 2020.

الوظائف لمن تتراوح أعمارهن بين 18 و 20 إلى تقليل فرص الاندماج اللاحق بشكل كبير.

■ مؤشرات مقلقة لعدم عودة الخارجين بإجازة غير مدفوعة الأجر لسوق العمل.

ما يقرب من 90% من المسجلين الجدد من سكان القدس الشرقية في مارس وأبريل سجلوا على أنهم أُخرجوا لإجازة بدون أجر. في الظاهر، قد يشير هذا إلى أفق لإعادة معظم الباحثين عن عمل إلى وظائفهم السابقة. في الواقع، يظهر تقرير خدمات التشغيل في مايو 2020 أن العديد من العاطلين عن العمل المستحقين للحصول على إعانات البطالة في إسرائيل قد تحولوا، اعتبارًا من هذا الشهر، من وضع إجازة بدون أجر إلى وضعية مقالين أو وضعية متلقي مخصصات ضمان الدخل.⁷ على الرغم من أن هذا التقرير لا يقدم تجزئة منفصلة لبيانات القدس الشرقية، إلا أنه يجد مؤشرات مقلقة بشأن انخفاض فرص عودة سكانها إلى سوق العمل. بحسب التقرير، يجد السكان العرب في إسرائيل صعوبة في العودة إلى سوق العمل بعد إجازة بدون أجر مقارنة بالسكان اليهود: بينما بين السكان اليهود، تم تسجيل العودة إلى العمل بنحو 20%، بين المسلمين والمسيحيين والدروز 9% فقط. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للتقرير، تتميز القدس ككل بنسبة منخفضة من العودة إلى العمل - حيث عاد 16% فقط من الباحثين عن عمل في لواء القدس إلى العمل، مقارنةً بمتوسط عودة قدره 20% في منطقة المركز.

صحيح ليونيو 2020، من بين جميع العاطلين عن العمل في القدس، الذين يشكلون 26% من سكان المدينة، 39% هم من سكان القدس الشرقية، وهي نسبة أعلى من حصتهم في سوق العمل، والتي تبلغ حوالي 30%. معدل البطالة لديهم حتى يونيو 2020 أعلى مما كان عليه في ذروة الأزمة - 35% - وهو مؤشر آخر مثير للقلق.⁸

■ الحافز المالي لأرباب العمل كحافز سلبي آخر لتوظيف نساء القدس الشرقية.

يحدد قانون المنح الذي تم تمريره في يونيو الماضي منح الحوافز النقدية لأصحاب العمل الذين سيعيدون العمال الذين تم إخراجهم إلى إجازة بدون أجر بسبب أزمة كورونا. القانون الذي يقضي بالتخفيف عن أصحاب العمل يقتصر فقط على العمال الذين أعيدوا إلى نفس الوظيفة بعد فترة إجازة بدون أجر والذين يتقاضون أكثر من 3,300 شيكل. تعمل العديد من

⁷ تقرير خدمة التشغيل، نقص سوق العمل - منشور شهري، أبريل 2020.

⁸ معهد القدس لدراسات السياسة، "التشغيل في القدس الشرقية خلال كورونا - بيانات واتجاهات".

النساء العاملات في القدس الشرقية بدوام جزئي وبرد أدنى للأجور، وبالتالي لا يستوفين المعايير التي يحددها القانون. وهكذا، يوفر القانون في الواقع حافزًا سلبيًا آخر، للحافز القليل على أي حال (على ضوء الصعوبات اللغوية، إتاحة الوصول، التعليم والمزيد)، لتشغيل النساء المقيمات في القدس الشرقية. من المناسب تقديم برنامج منح تكميلية لتشجيع عودة العاملات والعاملين بدوام جزئي.

ث. يتطلب تحقيق أهداف قرار الحكومة 3790 بدمج النساء في العمل خطوات حادة وفورية

إن الأزمة الاقتصادية في القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الأزمة العامة التي خسر فيها الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من مليون وظيفة في الأشهر الأولى من كورونا. في القدس الشرقية، تضاف هذه الأزمة لبيانات الفقر والعمالة الأسوأ في البلاد، بعد سنوات من الإهمال من قبل السلطات الإسرائيلية.

يبدو أن الأزمة الأخيرة أضرت بشدة بالإنجازات المعتدلة لسوق العمل في القدس الشرقية في السنوات الأخيرة، والتي ساهمت، من بين أمور أخرى، في تدخلات حكومية واسعة النطاق. كجزء من الفصل الخاص بالتوظيف من القرار 3790، تخصص الحكومة حوالي 232 مليون شيكل لمدة خمس سنوات للتأهيل، إرشاد التوظيف، خدمات الرفاه، روضات النهار، والمزيد. (لمزيد من التفاصيل، انظروا الرائد لتنفيذ القرار الحكومي رقم 3790 للاستثمار في القدس الشرقية - آذار 2020 بشأن التشغيل). يشكل فصل التشغيل في القرار الحكومي 3790 جزءًا من الاستثمار الحكومي في هذا المجال، حيث من المبكر تقييم آثاره.

وضع القرار الحكومي 3790 نصب أعينه هدفًا لإدماج النساء في القدس الشرقية في سوق العمل بنسبة 75% من معدل توظيف النساء العربيات في إسرائيل - أي حوالي 30% من العمالة الذين تتراوح أعمارها بين 25 و64 عامًا. ينعكس هدف اندماج المرأة في سوق العمل أيضًا في الأهداف الداخلية لمشاركة النساء في برنامج دورات التوظيف وخطط مركز ريان للإرشاد التشغيلي (70% من المشاركين في هذه البرامج سنويًا)، في الميزانيات المخصصة لبرامج تشجيع عمل الشابات والاستعداد لتعلم العبرية، وفي توفير الحوافز لأرباب العمل.

جعل فقدان وظائف واسع النطاق في الأشهر الأخيرة من تحدي تحقيق الهدف الذي يضعه القرار، أكبر بكثير. المس بالنشاط

الجاري لبرامج التوجيه المهني في مركز ريان وفي إطار دوائر التوظيف نتيجة للقيود المفروضة على التجمع وتقليل النشاط الحكومي خلال فترة كورونا، لا شك أنها تضيف هي أيضًا للابتعاد عن الهدف. يفترض أيضًا أن الإجراءات الإضافية لتطوير رأس المال البشري وتشجيع تشغيل النساء قد تأثرت خلال هذه الفترة.

تشكل هذه الصعوبات تحديًا مهمًا لهيئات التشغيل وعوامل تطبيق القرار، بما في ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون القدس وبلدية القدس، وهم مطالبون بالعمل الفوري والحازم. وذلك حتى لا تتآكل حتى تختفي أهداف التنمية والتطوير طويلة لسوق العمل في القدس الشرقية، بعد سنوات من تجاهله. في الوقت نفسه، يجب عليهم استثمار جميع الموارد اللازمة لحل الأزمة المباشرة التي نشأت - أولاً وقبل كل شيء، إعادة العملات والعمال المتسربين من سوق العمل في الأشهر الأخيرة.

ج. 3790 الأهمية المتزايدة لعلاج العوائق لتحقيق أهداف قرار الحكومة 3790

خلال هذه الأزمة، يتزايد تأثير العوائق من مجالات دعم العمالة - النقل، التعليم والتجارة. في مجال **النقل**، فإن الافتقار إلى ترتيبات الراف كاف، وشبكة النقل العام بين شرق المدينة وغربها، وتوسيع الخطوط بين أحياء القدس الشرقية وتواتر وصولها - تتضمن حالياً لمخاوف بشأن عدوى الركاب في وسائل النقل العام المزدحمة والبطيئة. في مجال **التعليم**، يضاف إلى الصعوبات في حضانات الرعاية النهارية للأطفال أيضًا عدم اليقين بشأن عودة الأطر التعليمية للعمل خوفًا من كورونا. خلال هذه الفترة تزداد أهمية حلول حضانات الرعاية النهارية، ولا سيما دعمها اللائق، مما سيمكن الشباب من العثور على عمل والمثابرة فيه.

في مجال **التجارة** الذي عانى مؤخرًا من ضربة شديدة، هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ إجراءات لتعزيز الأعمال التجارية في القدس الشرقية وخطوات لخلق مناطق تشغيل وتجارة جديدة ستوفر وظائف متاحة يمكن الوصول إليها (لمزيد من المعلومات حول إجراءات النقل والتعليم والتجارة المطلوبة - انظروا إلى التقرير الفصلي مارس 2020 بشأن التشغيل).

هذه المجالات الثلاثة مشمولة أيضًا ضمن بنود القرار الحكومي 3790، ومن المناسب، كما هو الحال في الفصل الخاص بالتشغيل، إجراء التعديلات اللازمة لوقف الأزمة والعودة إلى مسار إعادة التأهيل والتنمية. سواء في مجالات التشغيل أو

المجالات التي تخصه في قرار الحكومة، يُطلب من جهات صنع القرار التصرف بمرونة وإبداع، باستخدام الموارد المتاحة في القرار والموارد الأخرى، للحد من التدهور الاقتصادي الناجم عن أزمة كورونا. كل هذا، دون التخلي عن الأهداف الجديرة التي تم تحديدها في المجال ما قبل الأزمة، والتي توفر أولاً أفقاً اقتصادياً عادلاً لسكان القدس الشرقية من الرجال والنساء.

III. بحث العوائق والتوصيات بشأن سياسة غير عاميم لدعم المباني الجماهيرية في إطار القرار

3790

تتميز القدس الشرقية بنقص كبير في المباني العامة والمرافق الرياضية والترفيهية، كما يشير مراقب الدولة في آخر تقرير صدر حديثاً عن الإجراءات الحكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس (2018). ينعكس النقص الحاد في المباني العامة في انخفاض كبير في المؤسسات العامة والمجتمعية، بما في ذلك نوادي الشبيبة، دوائر الرفاه، حضانات الرعاية النهارية، ومراكز صحة الأم والطفل، المراكز النهارية لرعاية المسنين، الملاعب الرياضية، المسابح، الحدائق العامة، الملاعب، المكتبات، المباني الثقافية، وغيرها. الفجوة في هذا المجال مع الأحياء اليهودية في الجزء الغربي من المدينة واضحة للغاية.

وفقاً لوثيقة حالة تطبيق القرار من قبل وزارة القدس والتراث في أكتوبر 2019، لم تتم الموافقة بعد على خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الفصل. في عام 2019، قدمت بلدية القدس طلباً لدعم وزارة القدس، والذي يتضمن فقط سبع قطع أرض لأغراض مختلفة في الحدائق والمرافق الترفيهية، ولكن لم يتم تطوير الخطة كما زُعم لأنها فشلت في إثبات الانتماء إلى الأرض. وهكذا، صحيح لأكتوبر 2019، لم يتم نقل الميزانيات المخصصة لبنود قرار الحكومة التي تتناول إنشاء المباني العامة والمرافق الرياضية. جاء من وزارة القدس والتراث، اعتباراً من إنهاء البحث، أنه تم الإبلاغ عن بذل جهود قانونية لإتاحة دفع المشروع.

سعى البحث حول العوائق وتوصيات السياسة الذي أجرته غير عاميم، إلى دراسة متعمقة لإمكانيات تطبيق قرار الحكومة 3790 في تعزيز المباني العامة، في الفصل 4 من قرار الحكومة. ركز بحثنا على المشاكل والعوائق الرئيسية التي تؤدي إلى النقص الحاد في المباني العامة والمجتمعية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وقدم توصيات سياسية لحلها.

يثير الوضع في مجال التخطيط وبناء المباني العامة في القدس الشرقية أربع مشاكل رئيسية تؤدي إلى نقص المباني العامة:

(1) عدم تطابق البنية التحتية للتخطيط مع احتياجات السكان ؛

(2) نقص الموارد لتقليص الفجوة طويلة المدى في تطوير وصيانة الأماكن العامة والمباني العامة ؛

(3) عدم وجود بنية تحتية مناسبة لتطوير المساحات العامة والمباني العامة ؛

(4) نقص بقوى عاملة مخصصة وتعدد الجهات المسؤولة .

تحت كل واحدة من المشاكل العامة، تم تحديد عوائق ملموسة، حيث تهدف توصيات السياسة الموضحة في الدراسة إلى حلها. ومن بين التوصيات الرئيسية الحاجة إلى زيادة المعروض من الأراضي العامة وإتاحة الوصول إليها من خلال توسيع حدود تخطيط الأحياء وتخطيط التنمية وإضافة مساحات إلى الأحياء المزدهمة ؛ الحاجة إلى مشاركة الجمهور وزيادة الشفافية في مراحل التوجيه والتنفيذ ؛ الحاجة إلى زيادة الموارد لبناء وصيانة المساحات العامة والمباني العامة ؛ ضرورة إنشاء البنية التحتية المناسبة لتطوير المساحات العامة والمباني العامة ؛ تطوير نماذج مصممة خصيصًا لبناء المباني العامة في ظل ظروف الأرض الحالية وظروف التخطيط ؛ زيادة القوى العاملة وخطط العمل المخصصة التي تتجمع حول المسألة.

تقدم بعض التوصيات حلولاً تعترف بالقيود الحالية وتقدم إجراءات داخل حدودها، بحيث يمكن رؤية ثمارها على المدى القريب. ويهدف البعض الآخر إلى حلول نظامية طويلة الأجل - بما في ذلك زيادة المعروض من الأراضي العامة بالطرق التي فُصلت. سيؤدي التعمق في جذور العوائق المفصلة واعتماد توصيات السياسة العامة من قبل عوامل التوجيه والتنفيذ الحكومية إلى تقدم كبير في حل مشكلة النقص في المباني العامة والمساحات العامة في القدس الشرقية. في هذه الأيام، حيث يواجه مجتمع القدس الشرقية، مثل العديد من المجتمعات الأخرى، أزمة اقتصادية واضطرابًا مجتمعيًا كبيرًا، تكتسب أهمية هذا المجال زخمًا.



تم نشر هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

المسؤولية الكاملة لهذه النشرة تقع على عاتق جمعية "عبر عميم" ونقابة معًا العمالية، ولا يجب التطرق إليه بالضرورة كنشرة التي تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.

المشاكل، العوائق وتوصيات السياسة - قائمة تلخيصية

نقص خطير في المساحات العامة المتطورة والمباني العامة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية					الظاهرة غير المرغوب بها
مشاكل	عدم توافق البنية التحتية للتخطيط مع احتياجات سكان القدس الشرقية	نقص الموارد لتقليص الفجوة طويلة المدى في تطوير وصيانة المساحات العامة والمباني العامة	عدم وجود بنية تحتية كافية لتطوير المساحات العامة والمباني العامة	نقص في القوى العاملة المتخصصة وتعدد الجهات المسؤولة	توصيات بشأن السياسة
عوائق	1	نقص بمساحات موجهة للجمهور			
	1.1	هناك نقص في قسائم كبيرة مخصصة للجمهور			1
	1.2	الخطط الهيكلية السارية مقلصة على أراضيهم ولا تشمل معظم الأراضي المملوكة لسكان الحي			2
	1.3	المناطق المصنفة على أنها "مناظر طبيعية مفتوحة" كثيرة للغاية وبدون مبرر			إضافة مناطق (امتدادات) إلى الأحياء المكتظة بالسكان، مفضل على أراضي الدولة ، بما في ذلك مساحات المناظر المفتوحة
	2	تطوير مراكز حياة وحدائق أحياء لا تتكيف مع القدس الشرقية			3
	3	تعليم مجتمعات واسعة للتوحيد وإعادة التقسيم			4
	4	قرار البلدية بتطوير مخططات رئيسية يعيق التنمية في الأحياء الفلسطينية			زيادة المشاركة العامة في برامج الدمج وإعادة التوزيع
					إنشاء آلية تخطيط مدني بالتعاون مع المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية

التشديد على الجانب التشاركي في آليات مشاركة الجمهور في التخطيط					
لجان مجتمع تمثيلية					
توسيع وسائل الإعلام أمام السكان					
تمثيل السكان الفلسطينيين في نقاشات البلدية حول قضايا القدس الشرقية					
إنشاء موقع انترنت يشمل خطط العمل المفصلة					
إتاحة النشاط البلدي باللغة العربية					
تمثيل للسكان الفلسطينيين في جلسات البلدية بشأن قضايا القدس الشرقية	5	التطوير والبناء كمرحلة أولية في بناء الثقة			5 التعقيد في برصد الأراضي للاستخدام العام حيث أن معظم الأراضي في القدس الشرقية مملوكة بملكية خاصة
بناء آلية خاصة لنقل الأراضي لتطوير الدولة دون الحاجة إلى نقل الملكية					
تقديم حوافز لملاك الأراضي الخاصة لفرز الأراضي للاستخدام العام					
تجنب استخدام آلية تسجيل الأراضي لنقل الأراضي من السكان إلى الدولة					
تخصيص ميزانية لصيانة المساحات والمباني العامة	6	زيادة الموارد لبناء وصيانة المساحات العامة والمباني العامة		6	نقص كبير في الميزانية لتقليص الفجوة
التغيير في معدلات تخصيصات الميزانيات البلدية والحكومية				7	عدم وجود تطرق في الميزانية إلى التغييرات في تمويل البناء العام
تخصيص ميزانية موجهة لرسم الخرائط ومسح البنى التحتية				8	نقص الميزانية محدد لرسم الخرائط وكتابة خطة لحل النقص في غضون فترة زمنية معقولة
				9	الميزانيات مشروطة

إزالة اشتراط الموازنات الحكومية في موازنة بلدية القدس				بقرار الحكومة بشأن ميزانيات بلدية القدس		
كشف تحديات الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية أمام الجهات المانحة				10 السعي من أجل التمويل الكامل أو الجزئي للمساحات العامة والمباني العامة عن طريق العمل الخيري		
زيادة الميزانيات الموجهة لتطوير الطرق	7 إنشاء بنية تحتية مناسبة لتطوير المساحات العامة والمباني العامة		11 النقص بالطرق الواسعة			
تفضيل التخطيط حسب مسار الطرق الحالية			12 تجاهل أنظمة الطرق القائمة وعدم تكييفها مع احتياجات التنمية			
تحسين نظام المواصلات العامة			13 نقص المواصلات العامة			
تعزيز حلول وقوف سيارات مرتبطة بطبيعة الأحياء			14 نقص بأماكن الوقوف			
استكمال الميزانية لتحسين نظام الصرف الصحي وتنفيذ خطة تحسين البنية التحتية						
	8 زيادة القوى العاملة الموجهة في البلدية	15 نقص بالقوى العاملة الموجهة				
	9 إضافة ملكة في البلدية للعثور على الأراضي المتاحة للتطوير العام					
	10 إنشاء منتدى يتناول الأماكن العامة	16 تعدد الجهات المسؤولة عن التطوير بالقدس				
	11 خطة عمل مخصصة وتجمع الجهات المعنية حولها					

عير عميم هي جمعية غير حزبية التي تعمل في الواقع والحياة المركبين في القدس في ظل النزاع الاسرائيلي- الفلسطيني. تعمل الجمعية من اجل الاستقرار والمساواة وفي سبيل مستقبل سياسي متفق عليه في القدس.



noa@ir-amim.org.il | www. ir-amim.org.il

هاتف رقم 02-6579626 | الفاكس 02-6233696

عير عميم تشكر المنظمات، الدول والناس الداعمين لنشاطاتها من أجل مستقبل متفق عليه. مستقبل عادل من أجل القدس. أغلب التمويل أصله من دول اجنبية، معلومات عن هذه الدول تجدها في موقعنا في الانترنت ولدى مسجل الجمعيات. لدعم عير عميم [اضغط هنا](#).

نقابة معًا العمالية هي نقابة عمال عامة تجمع كل العمال باسرائيل. بالاضافة انها تجمع في صفوفها عمال فلسطينيين الذين يعملون لدى مشغلين اسرائيليين في المناطق الصناعية الموجودة في المستوطنات. منذ عشرين سنة تُشغل النقابة فرعا لها في القدس الشرقية الذي يساعد المواطنين لايجاد حقوقهم الاجتماعية، كما تعمل النقابة لتطوير أدوات لتشغيل النساء بأماكن عمل لائقة.



نقابة العمال معًا
ארגון העובדים מען
WAC - MAAN